

مدى الحماية القانونية لخصوصية البيانات في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي:
دراسة مقارنة بين اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات والنظام السعودي
لحماية البيانات الشخصية

إعداد الطالب/

صالح بن خالد العويس

إشراف/

د. فايز جراد

د. الفیصل عبد الحمید

العام الدراسي/

٢٠٢٥

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم الحماية القانونية لخصوصية البيانات الشخصية في ظل التوسع المتسارع لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وركزت الدراسة على كشف التحديات القانونية الجديدة التي تفرضها قدرة الذكاء الاصطناعي على جمع، ومعالجة، واستنتاج معلومات حساسة من البيانات، وتأثير ذلك على حقوق الأفراد في الخصوصية والتحكم ببياناتهم. كما سعت إلى تحديد مدى كفاية وفعالية الأطر القانونية الحالية في مواجهة هذه التحديات.

واعتمدت هذه الدراسة المنهج التحليلي المقارن حيث قامت بتحليل شامل لأحكام اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات والنظام السعودي لحماية البيانات الشخصية، وتمثلت المقارنة في استكشاف أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين فيما يتعلق بمبادئ معالجة البيانات، وحقوق أصحابها، وآليات المساءلة مع التركيز بشكل خاص على كيفية تطبيقهما في سياق الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك التمييز واتخاذ القرار الآلي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن كلتا التشريعين توفران أساساً قوياً لحماية البيانات لكنهما تواجهان تحديات في التكيف الكامل مع التعقيدات الفريدة للذكاء الاصطناعي، وأشارت النتائج إلى أن اللائحة الأوروبية تتميز بتفاصيل أكثر شمولية في بعض الجوانب خاصة فيما يتعلق بالحقوق المرتبطة بالقرارات الآلية ونقل البيانات عبر الحدود بينما يتميز النظام السعودي بتركيزه على الموافقة الصريحة.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك حاجة مستمرة لتطوير الأطر القانونية لضمان حماية فعالة للخصوصية في ظل التطورات السريعة للذكاء الاصطناعي، وأوصت بتبني أفضل الممارسات من التجارب المقارنة، وتعزيز الشفافية، وتطوير آليات مساءلة أكثر وضوحاً، بما يكفل التوازن بين الابتكار التكنولوجي وحقوق الأفراد الأساسية في الخصوصية.

الكلمات الدالة: الذكاء الاصطناعي، خصوصية البيانات، قانون رقمي، حوكمة البيانات، اللائحة الأوروبية، النظام السعودي لحماية البيانات.

Abstract

This study sheds light on the complex legal challenges posed by Artificial Intelligence (AI) technologies to individuals' personal data privacy. With the massive expansion of AI's use in processing and analyzing vast amounts of data, fundamental questions arise regarding the adequacy of current legal frameworks in protecting individual rights, especially concerning consent, transparency, and data control.

The research aims to evaluate the effectiveness of both the General Data Protection Regulation (GDPR) and the Saudi Personal Data Protection Law (PDPL) in addressing these challenges.

The study employs a descriptive, analytical, and comparative methodology, analyzing the legal texts of both systems and comparing their similarities and differences in handling issues such as profiling, automated decision-making, and data subject rights.

The study concludes that while both legislations provide a robust foundation for data protection, they face ongoing challenges in fully adapting to the unique complexities of AI. Findings indicate that the GDPR offers more comprehensive details in certain aspects, particularly concerning rights related to automated decision and cross-border data transfers, whereas the PDPL emphasizes explicit consent.

Ultimately, the study concluded that continuous development of legal frameworks is essential to ensure effective privacy protection amid rapid AI advancements. It recommends adopting best practices from comparative experiences, enhancing transparency, and developing clearer accountability mechanisms, thereby balancing technological innovation with fundamental individual privacy rights.

Keywords: Artificial Intelligence, Data Protection, Privacy, Digital Law, GDPR, Saudi PDPL.

مقدمة Introduction:

تشهد البشرية اليوم حقبة جديدة من التطور التكنولوجي حيث كان تطور الرياضيات والحساب دوراً كبيراً في ذلك، كما ساهم في ذلك أيضاً اختراع الحواسيب وظهور الانترنت وانتشارها بشكل واسع، وصولاً إلى أنظمة الذكاء الاصطناعي والتي غيرت مجريات الحياة وخصوصيات المجتمعات، فقد فرضت نفسها كحتمية وفي شتى المجالات، وذلك لتمتعها بخصائص القدرة على التعلم والتكيف مع البيئة المحيطة بها، كما أنها تتميز بنوع من الاستقلالية في اتخاذ القرار، فأصبحت تحقق إنجازات غير مسبوقة ونتائج باهرة وتتيح فرصاً جديدة مساهمة بذلك في تحسين حياتنا اليومية وتحقيق الرفاهية داخل المجتمع، ومع ذلك فإن هذه التقنيات لا تخلو من العيوب والمخاطر كما أنها أصبحت تثير العديد من التحديات والإشكالات وخاصة في صعوبة تحديد المسؤولية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، فقد أصبح الفضاء الرقمي اليوم مكاناً خصباً لانتهاك الحقوق والحريات العامة. (مدوي وتيطراوي، 2024)

وبالرغم من المنافع الكثيرة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي إلا أنها تحولت في السنوات الأخيرة لتكون رافداً رئيسياً في ارتكاب العديد من الجرائم وهو ما يؤثر بوضوح إلى أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي سوف تتحول إلى السلاح الأهم والأخطر والأكثر تأثيراً في حياتنا الشخصية، مثل ما أن وسائل التقنية الحديثة جاءت لتساهم في تقدم الإنسان والمجتمعات فقد أصبحت كذلك وسيلة من وسائل الابتزاز والتهديد، ولخطورة هذا الأمر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام 2023 قراراً يدعو إلى اتخاذ تدابير وقائية ورقابية فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، وتعزيز شفافية أنظمة الذكاء الاصطناعي، وضمان جمع وتخزين ومشاركة وحذف البيانات المخصصة لتلك التكنولوجيا بطرق تتوافق مع حقوق الإنسان. (اليومي، 2023)

إن التطور التقني السريع الذي تشهده الدول عامة ساهم في بروز العديد من التحديات على الصعيد الثقافي والاقتصادي وبالأخص الشخصية، وحيث إن أغلب منصات التقنية الحديثة تقوم على تبادل وحياة البيانات المعلوماتية المتعلقة بالأفراد ونشاطهم وتساهم في تيسير نقل المعلومات بين الأفراد من خلال تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي. وتساهم منصات التقنية الحديثة كذلك في تحويل تبادل البيانات وحفظها من الشكل التقليدي إلى الشكل المعاصر الذي يتمثل في نشاطات عدة. إلا أن هذه النقلة في تبادل المعلومات وحفظها ترتب عليها تهديد جديد بالاعتداء على حق الخصوصية المعلوماتي من خلال اختراق الحسابات الخاصة وسرقة بياناتها والتشهير بها مما قد يترتب عليه آثار متعددة على الشخص من تشويه لسمعته الشخصية أو تعريضه للمساءلة القانونية أو انتهاك لحرمة وأسرته. وحيث إنه لا خلاف في أن الحق في الخصوصية يعد من الحقوق الدستورية الأساسية واللازمة للإنسان بغض النظر عن وجود الأنظمة واللوائح الحكومية لارتباطه بكرامة الإنسان وكيانه.

وعليه يلعب ارتباط الخصوصية بكرامة الإنسان دوراً مهماً في استقرار المجتمعات وتحقيق التقدم الحضاري، في الوقت الذي تحرص فيه المجتمعات الدولية والديموقراطية جاهدة على حماية هذا الحق

وكفالاته والتأكد من وضع السياسات التي تؤكد على أهميته نظراً لما يشكل انتهاكه من تدمير لكرامة وكيان الفرد.

ويمكن القول إن تطور الوسائل التقنية المعلوماتية يضع الخصوصية في موضع حساس أكثر عرضة للانتهاك والاستغلال لذلك تقوم المسؤولية على عاتق الدول والهيئات والمنظمات المختصة في وضع الضمانات والسياسات القانونية التي تجابه الخطر الواقع على الحق في الخصوصية المعلوماتية في ظل التطور المستمر لوسائل التقنية. (القرني، 2021)

ولذا فإن من أهم الأمور الحاصلة اليوم وهو حماية الخصوصية والبيانات الشخصية التي تعد من أبرز الحقوق التي صانتها الحضارات القديمة وكفلتها الدساتير والقوانين الوضعية في غالبية دول العالم، كما أن انتشار استخدام مواقع الذكاء الاصطناعي وربطه بالبيانات الشخصية قد أوجد حالة من التساهل في الخصوصية الفردية، ورغم ذلك فإن تلك المواقع التي حققت نجاح كبير لا تزال تتعرض لكثير من الانتقادات بسبب بعض الإجراءات التي تتعلق بانتهاك الحق في الخصوصية. (كدواني، 2022)

لذا فإن هذا البحث يسعى في أن يكتشف مدى حماية النظام السعودي للبيانات الشخصية ومقارنته مع اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات الذي يعد من أكثر التشريعات صرامة وتقدماً على مستوى العالم في مجال حماية الخصوصية الرقمية مع الاستخدام المتزايد لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

مشكلة الدراسة Research Problem:

أدى التطور الكبير في تقنيات الذكاء الاصطناعي ودخوله إلى أغلب مجالات الحياة وتحوله من أوامر حوسبة إلى حقيقة موجودة على أرض الواقع تنفذ الأوامر التي تعطى لها إلى منفعة استفاد منها المجرمين في ارتكاب العديد من الجرائم كالتشهير والاعتداء على حرمة حياة الآخرين الخاصة وفبركة الصور لهم، فمخاطر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي تتحو بنا إلى ازدياد الفوضى والتشويش نتيجة التزوير القائم على هذه التقنيات، وفقدان الثقة في كل ما يمكن مشاهدته نظراً لفبركة الصور والرسائل الصوتية بالاعتماد على خوارزميات الذكاء الاصطناعي. (البيومي، 2023)

كما يتسم مفهوم تقنيات الذكاء الاصطناعي بحالة من الغموض وتتعدد وتتشابك أطرافه وهو ما يستدعي إلى السعي إلى الزيادة في كتابة بحوث علمية تساعد في توضيح العديد من المفاهيم المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وتقنياته، وقد أدى إلى الافتقار إلى معلومات واضحة حول نتائج تقنيات الذكاء الاصطناعي المضرة وسلبياتها أو الجرائم التي تترتب عليها بسبب الممارسات الإجرامية بواسطة الذكاء الاصطناعي التي تنشأ على يد المبرمجين والمصممين ومدى مسؤوليتهم عن السلوكيات الإجرامية التي ترتكب عبرها بنوعيتها التلقائي أو العمدى. (عواد، 2022)

ومع واقع انتشار مشكلة أن الأفراد يفرطون في مشاركة خصوصياتهم بشكل مثير للقلق، سواء بوضع معلومات عن أنفسهم، أو صورهم الشخصية، أو مقاطع فيديو عن مناسبات خاصة بهم ومشاركتهم التي تكون متاحة للجميع، ووضعهم لكثير من المعلومات الخاصة بهم الذي يستدعي إلى مزيد من الانتباه والاهتمام. (كدواني، 2022)

كما أن تفاقم الاعتداءات على الحق في الخصوصية المعلوماتية عبر وسائل التقنية واستمرار التحدي حول مجارة التطور المستمر لهذه التقنيات من قبل المجتمع الدولي القانوني. يعد الاعتداء على الحق في الخصوصية إحدى أبرز المشاكل التي تواجه مستخدمي التقنية الحديثة نظراً لاستمرار تداخل وانسجام التقنيات الحديثة مع حياة الفرد وأنشطته اليومية. حيث إن عدم وضوح نطاق الحماية الدولي للبيانات الشخصية يترتب عليه استمرار الشركات التقنية في الاعتداء على حق الخصوصية للمستخدمين فنتبين في هذه الدراسة أهم الوسائل المجابهة لضمان هذا الحق وتعزيز الأنظمة القانونية التي تساهم في حمايته. (القرني، 2021)

لذا فإن مشكلة البحث تكمن في كيفية توفير الحماية القانونية للخصوصية المعلوماتية في ظل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، ومدى موائمتها مع اللائحة العامة الأوروبية.

وبناء على ما سبق، يمكن صياغة المشكلة البحثية في الآتي: إلى أي مدى تكفل الأطر القانونية في المملكة العربية السعودية حماية فعالة لخصوصية البيانات الشخصية في ظل الاستخدام المتزايد لتقنيات الذكاء الاصطناعي؟

أهمية الدراسة Research Importance:

تتبع أهمية البحث من كونه يتناول موضوعاً حديثاً وحيوياً في مجال القانون، يتمثل في العلاقة بين تقنيات الذكاء الاصطناعي وحق الأفراد في الخصوصية، وذلك في ظل تزايد الاعتماد على الأنظمة الذكية في جمع وتحليل البيانات الشخصية.

ويكمن أهميته في تحفيز الكيان القانوني على مجارة التطور التقني الذي يهدد الحق في الخصوصية من خلال سن السياسات والأنظمة التي تكفل هذا الحق وتعزز من أهميته لدى المجتمعات، وتحد من سلطة شركات التقنية في حيازة واستخدام البيانات الشخصية للأفراد. إضافة إلى نشر التوعية حول حماية البيانات المعلوماتية من قبل الانتهاكات الصادرة من الأفراد أو الشركات ومدى أحقية الشركات التقنية في استحواد واستخدام البيانات الشخصية للفرد. (القرني، 2021)

كما يوضح الحماية القانونية لممارسات الذكاء الاصطناعي بسبب كثرة الاعتماد عليه، حيث أصبح الكثير من تفاصيل حياتنا اليومية مكشوفة، فيستطيع أي شخص الاطلاع بسهولة على أسرار حياتنا الخاصة. حيث أثبت الواقع العملي أن الذكاء الاصطناعي قد كشف عن جوانب عديدة لم يكن الإنسان قادراً

على معالجتها بمفرده، كما يساعدهم في اتخاذ قرارات تتسم بالدقة والاستقلالية والموضوعية، بالإضافة إلى ذلك فإن تدخل الذكاء الاصطناعي في المواقف الخطرة يساعد بشكل كبير في تقليل المخاطر التي قد يتعرض لها الإنسان لولا وجود هذه التقنية الذكية، وفي ظل هذا التطور الدائم والمستمر لتقنيات الذكاء الاصطناعي وما أفرزته من تأثير على الحياة الخاصة، ففي غياب القواعد القانونية التي تسهم في تنظيم حياة الأفراد داخل المجتمع سيؤدي إلى فوضى شاملة، لذا يعد القانون العامل الأساسي في التعامل مع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، ويبعث الطمأنينة لدى الأفراد بمجرد معرفتهم أن هذه التقنيات محكومة بإطار قانوني واضح ومحدد. (خليل، 2024)

ومن هنا، تنبع أهمية البحث سواء على المستوى الأكاديمي أو العملي حيث إنه على المستوى الأكاديمي تشهد المملكة العربية السعودية الآن تحولاً رقمياً واقتصادياً واجتماعياً عميقاً يتطلب حالياً ومستقبلاً دوراً فاعلاً في توسيع الفهم القانوني للخصوصية الرقمية، ويثري المكتبة القانونية العربية بمحتوى متخصص في مجال القانون الرقمي والمقارن، كما يوضح كيف تتعامل الأنظمة القانونية المختلفة مثل الاتحاد الأوروبية والمملكة العربية السعودية مع التحديات التي تفرضها القرارات المؤتمتة والخوارزميات. أما على المستوى العملي، فإن البحث يقدم توصيات مفيدة لصناع القرار والجهات التنظيمية في المملكة العربية والسعودية، بهدف تحسين السياسات والقوانين المتعلقة بحماية البيانات خاصة في ظل التحول الرقمي السريع الذي تشهدها البلاد، كما يعد مرجعاً مهماً للمؤسسات التقنية لفهم التزاماتها القانونية، ويساعد في تعزيز وعي الأفراد بحقوقهم في مواجهة الذكاء الاصطناعي، مما يدعم تحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي والحماية القانونية.

أهداف الدراسة Research Objectives:

يتمثل الهدف الرئيس في مدى الحماية القانونية لخصوصية البيانات في ظل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بالتطبيق على النظام السعودي لحماية البيانات الشخصية ولتحقيق هذا الهدف تم تحديد مجموعة من الأهداف الفرعية كما يلي:

- (١) بيان مفهوم الخصوصية الرقمية وحدودها القانونية في ظل الثورة التقنية المعاصرة.
- (٢) توضيح كيفية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في جمع وتحليل البيانات الشخصية، وما يترتب على ذلك من مخاطر محتملة على خصوصية الأفراد.
- (٣) تحليل المبادئ القانونية الأساسية لحماية البيانات الشخصية في النظام السعودي والأوروبي.
- (٤) دراسة دور اللائحة العامة لحماية البيانات في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي بما يحفظ الخصوصية الفردية.
- (٥) استعراض مواد النظام السعودي لحماية البيانات الشخصية وتقييم مدى شمولها للتحديات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.

(٦) مقارنة المعايير والإجراءات القانونية في كلا النظامين فيما يتعلق بالمعالجة الآلية واتخاذ القرارات المؤتمتة.

(٧) تسليط الضوء على أوجه النقص أو الفجوات التنظيمية في النظام السعودي مقارنة بالنموذج الأوروبي.

تساؤلات الدراسة Research Questions:

انطلاقاً من مشكلة البحث وأهدافه، فإن تساؤلات البحث تتمثل فيما يأتي:

السؤال الرئيس: إلى أي مدى تكفل الأطر القانونية المعمول بها في كل من الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية حماية فعّالة لخصوصية البيانات الشخصية في ظل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي؟ ويتفرع منه عدة أسئلة فرعية تتمثل في الآتي:

١. ما المقصود بخصوصية البيانات الشخصية، وكيف تؤثر تقنيات الذكاء الاصطناعي عليها؟
٢. ما هي أهم الأحكام التي وضعتها اللائحة الأوروبية لحماية الخصوصية في ظل الذكاء الاصطناعي؟
٣. كيف ينظم نظام حماية البيانات الشخصية في السعودية معالجة البيانات باستخدام الذكاء الاصطناعي؟
٤. ما أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين الأوروبي والسعودي في حماية الخصوصية من قرارات الذكاء الاصطناعي؟
٥. كيف يمكن الاستفادة من النموذج الأوروبي في تطوير الحماية القانونية للخصوصية في السعودية؟
٦. ما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به الجهات التنظيمية في ضبط استخدام الذكاء الاصطناعي؟
٧. ما التوصيات الممكنة لتعزيز الإطار القانوني السعودي في ضوء التحول الرقمي ورؤية 2030؟

فروض الدراسة Research Hypotheses:

اعتمد الباحث على مجموعة من الفروض من أجل تحقيق أهداف البحث، تتمثل فيما يلي:

الفرضية الرئيسية: هناك تأثير مباشر لتقنيات الذكاء الاصطناعي على خصوصية البيانات الشخصية، ويختلف مستوى الحماية القانونية لهذا الحق بين النظام الأوروبي والنظام السعودي.

الفروض الفرعية:

١. اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات تتضمن قواعد قانونية أكثر وضوحاً وتفصيلاً في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي مقارنة بالنظام السعودي.

٢. لا يزال النظام السعودي بحاجة إلى تطوير نصوصه القانونية لتشمل التحديات الجديدة التي تفرضها تقنيات المعالجة الآلية والقرارات الذكية.
٣. "الحق في الاعتراض على القرارات الآلية" منصوص عليه بشكل صريح في اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات، في حين لا يوجد له تنظيم دقيق في النظام السعودي.
٤. توجد فجوة في تطبيق مبدأ الشفافية والخصوصية من التصميم في الأطر التنظيمية السعودية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.
٥. يمكن للنظام السعودي الاستفادة من التجربة الأوروبية في بناء إطار قانوني متوازن يحمي الخصوصية دون عرقلة الابتكار التقني.

الدراسات السابقة Literature Review:

- دراسة (البيومي، 2023)

عنوان الدراسة: الحماية القانونية من مخاطر الذكاء الاصطناعي "دراسة تحليلية مقارنة"

تعد تقنيات الذكاء الاصطناعي سريعة التطور ولها تأثير عميق على المجتمع، حيث يستخدم الذكاء الاصطناعي في مجموعة واسعة من التطبيقات، ويوفر العديد من الفوائد للتنمية البشرية، لكنه في ذات الوقت يمكن أن يكون مصدراً للعديد من المخاطر، فبالرغم من المنافع الكثيرة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي؛ إلا أنها تحولت في السنوات الأخيرة، لتكون رافداً رئيسياً في ارتكاب العديد من الجرائم، والتي بات يطلق عليها الآن مصطلح الجرائم السيبرانية. ولخطورة الذكاء الاصطناعي تبنى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 15 يوليو 2023 قراراً يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير وقائية ورقابية فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، وتعزيز شفافية أنظمة الذكاء الاصطناعي، وضمان جمع وتخزين ومشاركة وحذف البيانات المخصص لتلك التكنولوجيا بطرق تتوافق مع حقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار أصدرت الصين في يوليو 2023 إرشادات رسمية لخدمات الذكاء الاصطناعي التوليدي، لتصبح بذلك واحدة من أوائل الدول التي تقننه بعد أن وضعت إدارة الفضاء الإلكتروني في الصين (CAC) قواعداً ملزمة دخلت حيز التنفيذ في 15 أغسطس 2023، لتلزم مقدمي خدمات الذكاء الاصطناعي بإجراء مراجعات أمنية، وتسجيل خوارزمياتهم لدى الجهات الرسمية.

كما أن إساءة استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي جريمة يعاقب عليها القانون رقم (175) لسنة 2018م، الخاص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات، فقد جرم المشرع المصري في هذا القانون إساءة استخدام التطبيقات والتكنولوجيا الحديثة. وتحقق جريمة إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي بتوافر ركنين، أحدهما مادي والآخر معنوي، فأما الركن المادي؛ فهو استعمال برنامج معلوماتي أو تقنية معلوماتية في معالجة معطيات شخصية للغير. ويتخذ الركن المعنوي صورة القصد الجنائي بأن تتجه إرادة الجاني إلى استعمال برامج تقنية المعلومات في اصطناع بيانات شخصية للغير

بربطها بمحتوى مناف للآداب أو لإظهاره بصورة تمس بشرفه أو اعتباره مع العمل بكافة عناصر الركن المادي، فإذا انتفى العلم، لم يتحقق القصد الجنائي.

- دراسة (كدواني، 2022)

عنوان الدراسة: ضوابط حماية الحق في الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي - دراسة تحليلية.

استهدفت الدراسة التعرف على مدى الحماية التي توافرها مواقع التواصل الاجتماعي للحق في الخصوصية، بالتطبيق على موقعي فيسبوك وانستجرام، وذلك عبر التحليل الكيفي لمضمون سياسة الخصوصية على الموقعين عينة الدراسة. وقد كشفت نتائج الدراسة عن تشابه سياسة الخصوصية للموقعين إلى حد كبير؛ فقد التزمت إدارة موقعي فيسبوك وانستجرام بإعلام المستخدمين بأنواع المعلومات التي تجمعها عنهم، وأوجه استخدام تلك المعلومات، وكيفية مشاركتها مع الآخرين، فضلاً عن حق المستخدمين في التحكم بالمعلومات التي تُجمع عنهم.

وقد خلصت الدراسة إلى حقيقة مؤداها أن مواقع التواصل الاجتماعي تملكها شركات تجارية خاصة، تقدم كثيراً من الخدمات المجانية، وتجنّي أرباحها من جمع بيانات الأفراد، ثم تداولها وبيعها إلى طرف ثالث لأغراض مختلفة. وتبرر الشركات المالكة للمواقع تلك العملية بكونها تسهم في بقاء استخدام المواقع مجاناً، وكأن المستخدم يدفع ببياناته الشخصية مقابل الخدمة التي يحصل عليها. وهو ما ينتهك حقاً أصيلاً للأفراد، فقد كشفت النتائج عن كون إعدادات الخصوصية التي توفرها تلك المواقع لا تحمي المستخدم إلا من بقية الأعضاء في الموقع، ولا تمنع بياناته عن مالكي الخدمة.

الأمر الذي يدعونا هنا لتأكيد انعدام الخصوصية المعلوماتية على مواقع التواصل الاجتماعي، وعلى أن العبء يقع على المستخدم في حماية خصوصية معلوماته؛ إذ يتوقف الضرر الذي يمكن وقوعه على الأفراد على مقدار مشاركتهم في تلك المواقع، والمعلومات التي يتقاسمونها مع الآخرين.

- دراسة (عبدالمعطي، 2024)

عنوان الدراسة: الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي في ضوء حقوق الملكية الفكرية.

تعرضنا في هذا البحث لمسألة الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي في ضوء حقوق الملكية الفكرية، والإشكاليات التي تقف عقبة في سبيل ذلك، ومنها أن الشروط القانونية لمنح الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي قد اختلفت عليها التشريعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، ومن بينها القانون المصري رقم (82) لسنة 2002م بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية.

وتوصلنا إلى أنه بدون تعديل تشريعي في القوانين سوف يظل الاعتراف ومنح الشخصية القانونية للشخص الطبيعي الذي قام باستخدام الذكاء الاصطناعي وليس لأنظمة الذكاء الاصطناعي ذاته التي قامت بالابتكار بالفعل، وهذا أمر لا يتحقق العدالة الرقمية في مضمونه ونطاقه.

- دراسة (خليل، 2024)

عنوان الدراسة: الحماية القانونية للحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الأبعاد القانونية لحماية الحياة الخاصة في ظل مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي، وعلى الرغم من أن الحياة الخاصة تعد حقاً أساسياً مصاناً، إلا أن التغيرات المتسارعة التي فرضتها الثورة المعلوماتية أدت إلى تحديات جديدة أمام هذا الحق، خاصة مع تطور الذكاء الاصطناعي، حيث يسعى الذكاء الاصطناعي إلى بناء أنظمة تتمتع بقدرات محاكاة السلوك البشري من حيث الفهم والتعلم واتخاذ القرارات، مما يجعل تأثيره واسعاً على مختلف جوانب حياتنا، فضلاً عن ذلك فإن النمو السريع لتقنيات المعلومات الرقمية وإمكانية وصولها للبيانات الشخصية أحدث مخاوف كبيرة بشأن حماية الحياة الخاصة، إذ أن هذه التقنيات أصبحت متداخلة في حياتنا اليومية، مما يتطلب وضع أطر قانونية فعّالة للتعامل مع التحديات التي تفرضها. وبالنظر إلى أن الذكاء الاصطناعي يعتمد بشكل أساسي على البيانات، بما في ذلك البيانات الشخصية، لتحقيق كفاءة عالية ودقة في الأداء، تبرز إشكالية التوازن بين الاستفادة من هذه التكنولوجيا وحماية خصوصية الأفراد، فمع زيادة الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات كالتعليم، والصحة، والأمن، والأعمال، أصبحت مسألة الخصوصية الشخصية محوراً بالغ الأهمية، إذ يجب على المنظومات القانونية أن تتطور لمواكبة هذا التحول الرقمي السريع، من خلال صياغة تشريعات وإجراءات تحكم كيفية جمع البيانات ومعالجتها وحمايتها، إن التحدي الأكبر يكمن في إيجاد حلول قانونية قادرة على حماية الحياة الخاصة دون إعاقة التقدم التقني.

- دراسة (القرني، 2021)

عنوان الدراسة: الحماية القانونية للحق في الخصوصية المعلوماتية (دراسة مقارنة).

يعد الحق في الخصوصية إحدى أهم الحقوق الأساسية للإنسان، حيث إنه يرتبط بشكل رئيسي بكرامة الإنسان واحترامه، ومن هذا المنطلق، عملت التشريعات والقوانين على مدار السنين على حماية حق الفرد في حرية الانفراد بنفسه وعدم أحقية الآخرين في التدخل في شؤونه الخاصة إلا بإذنه، إلا أن التطور التقني السريع للعديد من جوانب حياة الفرد وأهمها الجانب الاجتماعي، من حيث طرق التواصل الجديدة بين الأفراد، وبين الأفراد والجهات الرسمية، وبين الفرد والمجتمع التي تتضمن الكشف عن نسبة من هذه الخصوصية مقابل الخدمات المقدمة بالمقابل. مما خلق مفهوم الخصوصية المعلوماتية الذي يتعمق هذا الحق في دراسته كمفهوم قانوني جديد وما يتطلبه من حماية خاصة على الصعيد الوطني والدولي. ويتضمن الجزء الأول الخط الزمني لمفهوم الخصوصية المعلوماتية والتحديات التي تواجه توفير الحماية لها. ويدرس الجزء الثاني الجوانب الأساسية المتعلقة بالخصوصية المعلوماتية من خصائص وأمثلة وتحديات، والجهود الدولية ومساهماتها في تعزيز من حماية هذا الحق ونشر الوعي عنه. ويناقش الجزء الثالث التحديات القانونية التي تواجه الحماية الدولية للحق في الخصوصية المعلوماتية مع ذكر الموقف القانوني المعاصر تجاه هذا الحق. ويستنتج البحث مدى كفاية وفعالية الحماية الدولية المتاحة للحق في الخصوصية المعلوماتية بهدف

بيان نقاط الضعف والقوة والمساهمة في تطوير الكيان القانوني الدولي لحماية الخصوصية المعلوماتية.

المنطلقات النظرية للدراسة Theoretical Framework:

تستند هذه الدراسة في تحليلها للحماية القانونية لخصوصية البيانات في ظل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى عدد من المنطلقات والنظريات القانونية، والتي تشكل الإطار المفاهيمي لتفسير الظواهر وتحليل التشريعات، هذه المنطلقات لا تقتصر على النصوص القانونية، بل تمتد لتشمل المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حماية الخصوصية في العصر الرقمي:

١. نظرية الخصوصية كحق أساسي:

يعد الحق في الخصوصية بشكل خاص الحق في حماية البيانات الشخصية وهو حق أساسي من حقوق الإنسان المعترف بها دولياً ومحلياً، وتتطلب هذه النظرية من فكرة أن للأفراد سيطرة جوهرية على معلوماتهم الشخصية وكيفية استخدامها، وفي سياق الذكاء الاصطناعي تصبح هذه النظرية أكثر أهمية وتعقيداً، حيث تثير قدرة الذكاء الاصطناعي على جمع ومعالجة وتحليل كميات هائلة من البيانات وتوليد استنتاجات جديدة، لذا فالدراسة تركز على كيفية تجسيد هذا الحق في تشريعات اللائحة العامة الأوروبية والنظام السعودي ومدى قدرتهما على حماية الأفراد من انتهاكات الخصوصية المحتملة بفعل الذكاء الاصطناعي.

٢. مبدأ حماية البيانات حسب التصميم والافتراض:

يعد هذا المبدأ حجر الزاوية في اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات، وينص على ضرورة دمج اعتبارات الخصوصية وحماية البيانات في تصميم الأنظمة والعمليات منذ المراحل الأولى لتطويرها وليس كإضافة لاحقة، كما يتطلب أن تكون إعدادات الخصوصية الافتراضية هي الأكثر حماية للبيانات، وفي سياق الذكاء الاصطناعي تصبح هذه النظرية حيوية حيث يجب على مطوري ومصممي خوارزميات وأنظمة الذكاء الاصطناعي أخذ الخصوصية في الاعتبار من البداية لضمان أن تكون الأنظمة آمنة وتحترم بيانات المستخدمين، لذا فالدراسة ستبين مدى تبني النظمين لهذا المبدأ وكيفية تطبيقه عملياً في مواجهة تعقيدات الذكاء الاصطناعي.

٣. نظرية حوكمة البيانات:

تشمل حوكمة البيانات الإطار الشامل للسياسات والإجراءات والمعايير التي تنظم كيفية إدارة البيانات على مدار دورة حياتها من جمعها إلى تخزينها ومعالجتها ومشاركتها وحذفها، وفي سياق الذكاء الاصطناعي تصبح حوكمة البيانات حيوية لضمان جودة البيانات المدخلة وتطبيق مبادئ الشفافية

والمساءلة، لذا ستحلل الدراسة كيف تساهم الأطر القانونية في بناء نظام فعال لحوكمة البيانات الذي يمكن أن يدعم الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي ويعزز حماية الخصوصية.

المنهجية وطرق البحث :Research Methodology & Methods

يعتمد الباحث على منهجين:

المنهج الاستقرائي:

من خلال جمع البيانات والمعلومات من الكتب والدراسات السابقة والدوريات والمقالات ذات الصلة بمجال البحث وتحليلها في محاولة للوصول إلى رؤية واضحة حول مدى الحماية القانونية لخصوصية البيانات في ظل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بالتطبيق على النظام السعودي لحماية البيانات الشخصية.

المنهج الوصفي التحليلي:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً.

أدوات الدراسة :Study Tools

مصادر أولية:

من خلال النصوص القانونية والتي سيتم استخدام النسخ الرسمية والمعتمدة لهذه التشريعات لضمان الدقة والالتزام بالصيغة القانونية الأصلية من اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات، والنظام السعودي لحماية البيانات الشخصية.

مصادر ثانوية:

من خلال المراجع العربية والأجنبية والتقارير والدوريات والدراسات السابقة.

حدود الدراسة :Study Limitations

الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمانية وهي الفترة الزمنية التي استغرقتها عملية جمع البيانات وتفرغها خلال الفترة من

(2025/11/30 – 2025/07/05)

الحدود الموضوعية: مدى الحماية القانونية لخصوصية البيانات في ظل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بالتطبيق على النظام السعودي لحماية البيانات الشخصية.

خطة البحث :Research Plan

انطلاقاً من هدف البحث ومشكلته تم تقسيم الإطار النظري للبحث إلى أربعة فصول، بخلاف الإطار العام للبحث الذي تناول كلاً من: المقدمة، المشكلة، الأهمية، الأهداف، التساؤلات، الفروض، الدراسات السابقة، المنطلقات النظرية، المنهج، الحدود، مصادر البيانات.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي وتحدياته على خصوصية البيانات.

المبحث الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي ومفاهيمه الأساسية.

المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي وتطوره.

الفرع الأول: المفهوم العام للذكاء الاصطناعي ونشأته.

الفرع الثاني: أنواع الذكاء الاصطناعي وتصنيفاته.

المطلب الثاني: العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والبيانات الشخصية.

الفرع الأول: مفهوم البيانات الشخصية وأنواعها في سياق الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثاني: دور البيانات الضخمة في تغذية أنظمة الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني: التحديات القانونية والأخلاقية للذكاء الاصطناعي على خصوصية البيانات.

المطلب الأول: تحديات المعالجة وجمع البيانات بواسطة الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: تحديات الشفافية والمساءلة في أنظمة الذكاء الاصطناعي.

الفصل الثاني: الحماية القانونية لخصوصية البيانات في ظل اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات.

المبحث الأول: الإطار العام لللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات.

المطلب الأول: المبادئ الأساسية لحماية البيانات في اللائحة الأوروبية العامة.

الفرع الأول: مبدأ الشرعية والإنصاف والشفافية.

الفرع الثاني: مبادئ تحديد الغرض، تقليل البيانات، دقة البيانات، تحديد فترة التخزين.

المبحث الثاني: حقوق أصحاب البيانات والتزامات المتحكمين والمعالجين في

اللائحة الأوروبية العامة.

المطلب الأول: حقوق أصحاب البيانات في اللائحة الأوروبية العامة، وتطبيقها على

الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: التزامات المتحكمين والمعالجين في اللائحة الأوروبية العامة تجاه الذكاء

الاصطناعي.

الفصل الثالث: الحماية القانونية لخصوصية البيانات في ظل النظام

السعودي لحماية البيانات الشخصية.

المبحث الأول: الإطار العام للنظام السعودي لحماية البيانات الشخصية.

المطلب الأول: المبادئ الأساسية لحماية البيانات في النظام السعودي.

الفرع الأول: مبدأ الشرعية والإنصاف والشفافية.

الفرع الثاني: مبادئ تحديد الغرض، تقليل البيانات، دقة البيانات، تحديد فترة التخزين وحماية

البيانات.

المبحث الثاني: حقوق أصحاب البيانات والتزامات المتحكمين في النظام

السعودي.

المطلب الأول: حقوق أصحاب البيانات في النظام السعودي، وتطبيقها على الذكاء

الاصطناعي.

المطلب الثاني: التزامات المتحكمين في النظام السعودي تجاه الذكاء الاصطناعي.

الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين اللائحة الأوروبية والنظام السعودي،
وتوصيات الدراسة.

المبحث الأول: أوجه التشابه والاختلاف بين اللائحة الأوروبية والنظام
السعودي.

المطلب الأول: مقارنة المبادئ والأسس القانونية لمعالجة البيانات.

المطلب الثاني: مقارنة حقوق أصحاب البيانات وآليات ممارستها.

المطلب الثالث: مقارنة التزامات المتحكمين والمعالجين والرقابة.

المبحث الثاني: تحليل الفجوات والتحديات والتوصيات.

المطلب الأول: تحليل الفجوات والتحديات في كلا النظامين في ضوء الذكاء
الاصطناعي.

المطلب الثاني: التوصيات والمقترحات لتعزيز الحماية القانونية لخصوصية البيانات في
ظل الذكاء الاصطناعي.

الخاتمة

النتائج

التوصيات

قائمة المراجع

المراجع References:

- البيومي، ر. (2023). الحماية القانونية من مخاطر الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة. المجلة القانونية، 18 (3)، 1027-1054.
- القرني، ر. (2021). الحماية القانونية للحق في الخصوصية المعلوماتية (دراسة مقارنة). مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، 2 (6)، 1037-1094.
- عواد، س. (2022). الإطار القانوني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في كلا من مصر والأردن والسعودية. المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار، 1 (5)، 112-127.
- كدواني، ش. (2022). ضوابط حماية الحق في الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة تحليلية. مجلة البحوث الإعلامية، 60 (2)، 951-1000.
- مدوي، خ. تيطراوي، ع. (2024). تطورات الذكاء الاصطناعي ومقتضيات حماية الحقوق والحريات العامة. المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، 15 (1)، 138-163.

